الكتابة عن البعد المكانى فى الخطط القومية

مع كل الدراسات والبحوث التى جرت وتجرى فى مجال العمارة والتخطيط العمرانى .. فإن الأمر فى النهاية ، مرهون بأهداف وبرامج الخطط القومية ، التى تتحدد فى إطارها نوعية المشروعات ومواقعها ، وأحجام الإستثمارات المخصصة لها ، والتخطيط العمرانى كان ولا يزال يفهم على أنه عمل هندسى لرسم الطرق وتقسيم الأراضى ، وتخصيص إستعمالاتها ..

كما أن معظم الدراسات والبحوث كانت تتعرض لمكونات التنمية فى صورتها القطاعية ، دون تكامل على المستوى القومى أو الإقليمى .. وفقدت خطط التنمية خصائصها التكاملية ، فى إطار البعد المكانى .. وكان قد سبق لى أن كتبت فى هذا الموضوع مقالاً بعنوان أخذ مساحة كبيرة من صفحة الأهرام فى ١٩٦٣/٣/٤ وهو " زحف العمران الصناعى على الأرض الخضراء " نبهت فيه إلى النتائج الوخيمة التى تنتظر المدن والقرى المصرية ، إذا ماتركت تمتد على الأراضى الزراعية دون كبح لجماحها ، وتوجيه التعمير إلى الأراضى الصحراوية على جانبى الوادى .. وذلك بإنشاء تجمعات صناعية ، تجذب إليها الفائض من العمالة فى المناطق المزدحمة .. وكان أول نداء فى هذا الإتجاه على صفحات الجرائد منذ مايقرب من ٢٣ سنة ... وكنت لا أزال مدرساً بقسم العمارة .. أحاول أن أقدم للرأى العام ولمتخذى القرار ما يتراءى لى من أفكار أو نظريات علمية .. ومع هذا التحذير .. لم تتحرك الأمور طوال هذه المدة .. ومع ذلك لم أتوقف عن العطاء .. بالكلمة المكتوبة .

وبعد إنتهاء عملى بالأمم المتحدة ، وعودتى إلى مصر فى نهاية عام ١٩٧٩ .. بدأت الكتابة مرة أخرى .. دون تردد ..أو تخاذل ، وكان لموضوع البعد المكانى فى خطط التنمية القومية أهمية خاصة ، فى عدد من المقالات التى كتبتها بعد ذلك .. ففى ١٩٨٠/٦/٧ كتبت مقالاً عن دور الحكم المحلى فى التنمية الإقليمية ، ربطت فيه بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية ، وبين التنظيمات الإدارية لأجهزة الحكم المحلى .. وهكذا ولأول مرة ، تظهر الدعوة إلى ربط التخطيط بالتنمية الإدارية .. فكلاهما مكمل للآخر ، ومرة أخرى دعوت فى هذا المقال إلى ضرورة تكامل الجوانب الإقتصادية الإجتماعية مع الجوانب العمرانية فى برامج التنمية القومية .. وهى الدعوة التى مازلت أعمل لها حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، حين تقدمت بمذكرة فى هذا الشأن إلى أجهزة التخطيط الإقتصادى والإجتماعى ، وأجهزة التخطيط العمرانى ، وأجهزة التنمية الريفية والمسئولين فى القوات المسلحة ، ندعوهم فيها إلى الإلتقاء على هدف واحد هو تكامل هذه الجوانب الثلاثة فى خطط التنمية الخمسية التالية .. ولآخذ معهد التخطيط القومى بالمبادرة بتنظيم ندوة تضم هذه الجهات حول وثيقة العمل التى أعددتها بهذا الشأن ..

ولم يتوقف القلم عن الكتابة .. فى كل مناسبة تتاح ، ففى فبراير ١٩٨٢ إنعقد مؤتمر الإقتصاديين المصريين لمحاولة وضع الخطط الواقعية ، التى ترتبط بسياسة إقتصادية ثابتة لا تتبدل ولا تتغير بتغيير القيادات .. ومع ذلك حاولت فى المقال الذى نشر بهذه المناسبة فى ١٩٨٢/٢/١٤ أن أنبه إلى أهمية البعد المكانى فى خطط التنمية القومية ، والحاجة إلى جهاز مركزى للتنمية القومية .. وإذا كان هذا المقال قد نشر فى بداية عام ١٩٨٢ إلا أن نتائجه بدأت تظهر فى نهاية عام ١٩٨٥ ، عندما أعلن وزير التخطيط أن الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ -١٩٩٢ سوف تبنى على أساس ثلاثة محاور رئيسية منها محور البعد المكانى .. وهكذا بدأت الكلمة المكتوبة تجد من يقرأها أو يأخذ بها . ولو بعد حين ..

وفى نفس الإتجاه واصلت الكتابة للحث على تكامل المشروعات الجديدة فى برامج التنمية المحلية والإقليمية مع الإصرار على ضرورة إحترام البعد المكانى لهذه البرامج .. ونشر مقال يدعو إلى ذلك فى ١٩٨٢/٦/٢١ .. بنفس الفكر ونفس الإصرار الذى كتبت به مقالاتى السابقة .. وبعد أقل من شهر واحد نشرت مقالاً تحت عنوان " كيف نصنع خريطة مصر المستقبل " إنتقدت فيه دور المكاتب الإستشارية الأجنبية فى وضع التخطيطات المحلية والإقليمية ، دون أن يكون هناك تنسيق بينها ، وبين الأجهزة التى تعاقدت معها ، الأمر الذى تسبب فى تشتت الدراسات ، وتباين الإتجاهات ، وإهدار الجهد والمال ، وقد آثار هذا الوضع فى نفسى مرارة دفعتنى إلى الكتابة عنه خاصة وإننى فى أثناء عملى كبيراً لخبراء الأمم المتحدة بالمملكة العربة السعودية .. حاولت فى عام ١٩٧٥ وضع حد لمثل هذا الوضع الذى قام بعد ذلك فى مصر عام ١٩٨٢ ..ووضعت أسلوباً جديداً ، لإستقرار عمليات التنمية العمرانية ، على أسس ثابتة ، تقوم بها الأجهزة المحلية بأسلوب موحد .. ومفاهيم موحدة ...

ولم نترك مناسبة إلا وكتبنا فيها بما يخدم نظرية التكامل بين التنمية الإقتصادية الإجتماعية والتنمية العمرانية وفى عيد تحرير سيناء كتبت فى ١٩٨٥/٤/٢٥ كلمة عن الإستراتيجية القومية للتعمير وإستراتيجية الدفاع ، التى تتطلب التركيز على تعمير سيناء كهدف قومى .. وعندما سنحت الفرصة للكتابة عن البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧-١٩٩٢) التى يجرى إعدادها فى عام ١٩٨٦ ، ولم أتردد فى إبراز الأهمية البالغة لهذا الموضوع .. وكانت المناسبة حضورى الندوة التى أعدها المعهد القومى للتخطيط العمرانى فى ديسمبر ١٩٨٥ .. وعندما تحدث وزير التخطيط عن الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية ، أشار إلى المحاور الثلاثة الرئيسية لهذه الخطة ومنها محور البعد المكانى .. ولم تكن صورة البعد المكانى عند سيادته كاملة الوضوح ، حيث أنه يظهر لأول مرة فى تاريخ التخطيط القومى وإنتهزت هذه المناسبة لأكتب مقالاً مطولاً عن البعد المكانى فى الخطة الخمسية الثانية والقرارات الصعبة التى يجب إتخاذها لتأكيد فعاليته فى التنمية القومية وكان هذا المقال هو خاتمة المقالات التى كتبتها فى عام ١٩٨٥ ونشر فى مجلة الأهرام الإقتصادى فى ١٩٨٥/١٢/٣٠ .. أحسست بعده أننى عبرت عن كل ماأردت إيضاحه فى هذا الموضوع ...